

## المُضي قدماً للأمام

جرى العمل على تصنيف التوصيات العملية للمضي قدماً للأمام وفقاً لثلاثة ركائز تتعلق بالموازنة، التنظيم ومسائل ذات صلة بأصحاب المصلحة. وتم عرض هذه الركائز بشكل مقتضب أدناه على شكل قائمة تحقق مرجعية من أجل التنفيذ، كما وتوفر بخصوصها معلومات على نحو أكثر تفصيلاً في التقرير.

### ثلاثة مجالات رئيسية للتطوير

|  |                           |                           |
|--|---------------------------|---------------------------|
| تعزيز الإستدامة المالية من خلال عمليات موازنة متطورة | تطوير إطار العمل التنظيمي | تعزيز إشراك أصحاب المصلحة |
|--|---------------------------|---------------------------|

### تشتمل سبل المُضي قدماً المتفق عليها إجراءات كي:

- تعالج **العلاقات داخل القطاع** وفقاً لإطار العمل القانوني الذي يشمل قانون المياه لسنة 2014 وكذلك عبر مذكرات التفاهم بين الأطراف، وتعزيز التواصل الداخلي، وإنشاء لوائح وقواعد إجراءات، ... إلخ؛
- مواعاة والتوفيق بين **أنوار ومسؤوليات** أصحاب المصلحة الآخرين من خارج القطاع ويكون ذلك أيضاً عبر إنشاء منصات أصحاب مصلحة متعددين؛ ويمكن أن يؤدي إنشاء هذه المنصات إلى إدارة مياه أكثر ديمقراطية وكذلك خدمات مياه متطورة؛
- تعزيز **علاقات القطاع الخاص**، وذلك من خلال إيجاد منتدى قطاع خاص لإجراء مسح للفاعلين في القطاع الخاص الموجودين وكذلك تعزيز بناء الثقة؛
- تقوية وتعزيز بناء القدرات** في عقود مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PPP) عن طريق إدخال وتقديم طرق وأساليب مختلفة لمشاركة القطاع الخاص/مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PSP/PPP)، تحديد القابلية لتطبيق المشروع على مشاركة القطاع الخاص/مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PSP/PPP)، تطوير إعداد المشروع والمنهجيات الأساسية للقيمة مقابل المال (VfM) وتقديم السياق الاجتماعي للاستثمار في القيمة مقابل المال؛
- تطوير آليات لتحديد **الكلفة الفعلية للمياه** في توريد المياه بكميات كبيرة ووضع وإنشاء عملية للمنافع من أجل تطبيق نظام محاسبة موحد، إجراء دراسة بخصوص القدرة على تحمل الكلفة والرغبة بالدفع وذلك من خلال مشاورات العامة وأصحاب المصلحة المتعددين، تصنيف وتفصيل النوع الاجتماعي، دخل قليل / متوسط، ... إلخ؛
- دعم **كيانات المياه لديها اكتفاء مالي ذاتي** عن طريق تقييم العلاقات المالية فيما بين الكيانات وتحديد نقاط يعينها تخصص المعونة المالية؛
- إنشاء **آليات مسانلة** للهيئة التنظيمية الناشئة حديثاً (WSRC)، الموافقة على وظائفها ومهامها الرئيسية وتشمل دورها في المشروع وفي إدارة مشاركة القطاع الخاص (PSP)، وإجراء منتظم لـ RAIS مع اعتبارات النوع الاجتماعي / الاعتبار الاقتصادية-الاجتماعية؛
- الاستمرار في **توحيد مزودي الخدمات** وإنشاء **هينات منافع مياه إقليمية** من خلال وضع خطة طريق للعمل ذات صلة وفي مكانها الصحيح وتشتمل مؤشرات اقتصادية-اجتماعية / ومؤشرات ديمغرافية كجزء من مؤشرات أدائهم، بناء قدرات طاقم الموظفين تراعي حسابية النوع الاجتماعي وتشجع على وصول ونفذ النساء إلى مناصب منتخبة لصنع القرار؛
- تقديم متطلبات لرئاسة الوزراء** منصوص عليها في قانون المياه وتشمل تعرفه المياه وأنظمة هينات منافع المياه الإقليمية؛
- زيادة ورفع الوعي**، إشراك أصحاب مصلحة، وتقديم وتنفيذ استراتيجية اتصال هادفة وموجهة، تحديد احتياجات واهتمامات الزبائن، وما يتعلق أيضاً بعوامل اقتصادية-اجتماعية في حين مراعاة إشراك ودمج الشباب، النوع الاجتماعي والمساواة؛
- التشجيع على **إمكانية قبول مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PPP)** من خلال معلومات واضحة وقائمة على الأدلة حول الفوائد المحتملة من إشراك فاعلي القطاع الخاص في قطاع المياه ووضوح ما جليه وما لم يجلبه القطاع الخاص في فلسطين بناء على خبرات خاصة (في غزة وجزنياً في بيت لحم)؛
- حماية **الموارد المياه الجوفية** عن طريق إنشاء قاعدة بيانات مع معلومات موثوقة ومثبت صحتها (تشمل مؤشرات تتعلق بالصحة صُنِّت حسب الحالة الاقتصادية-الاجتماعية، الجنس والعمر)، إزالة والقضاء على الاستخراج المجاني للكيميات، إنفاذ تدابير ضد الاستخدام والاستغلال غير القانوني وحالة التدهور؛

ومن بين أبرز نقاط العمل التي تم تسليط الضوء عليها كانت أيضاً القيمة المضافة لإطار العمل التنظيمي جزاء إنشاء وحدة مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PPP)، والتي تلعب دوراً رئيسياً في عملية تطوير المشروع، ومن بين أمور أخرى، في تقوية إجراءات اختيار المشروع والموافقة عليه وضمان أن تكون أدوات قرار عملية الشراء للمشروع في مكانها الصحيح. لقد تم التخطيط لهذا الإجراء من أجل المضي قدماً للأمام في المستقبل القريب مع دعم المانحين.

إضافة إلى ذلك، وطيلة العملية، فإن النتائج التقنية الفنية والإجراءات الموصى بها قد تم استخدامها فعلياً كأداة استراتيجية ومن أمثلة ذلك بالنسبة للهيئة التنظيمية الناشئة فإنها تساهم في تفعيلها وفي طابعها التشغيلي من خلال تطوير لوائح وقواعد الإجراء.

## نبذة عن مشروع الحوكمة والتمويل

### لقطاع المياه المتوسطي

أطلق عليه عام 2012 من قبل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، مشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي، وهو مشروع وحيد مشترك لكل من الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

إن الهدف من وراء هذا المشروع الإقليمي الذي تمتد فترته لأربع سنوات (2013-2017) هو تشخيص العراقيل والصعوبات الرئيسية للحوكمة من أجل تعبئة وحشد تمويل لقطاع المياه ولدعم تطوير خطط عمل توافقية تكون مبنية على ممارسات عالمية جيدة.

وتم إجراء وتنفيذ مراجعات واستعراضات فُترية لتحديد تحديات رئيسية للحوكمة تُقضي إلى إيجاد تمويل مستدام بواسطة عمل تقني وقني معمق وحوارات وطنية مستنيرة لأصحاب مصلحة متعددين بتعاون وثيق مع الوزارات المسؤولة عن المياه، في حين أن الحوار الوطني يمكن من تبادل وتشارك السياسات والخبرات العملية فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وتشجع على أفضل الممارسات. لقد تم تنفيذ المشروع من خلال تفاعل أنشطة وطنية وإقليمية بحيث تُغذي وتصب مخرجات العمل الوطني في الحوار الإقليمي، وتُعزز النتائج والخبرات الناتجة عن الحوار الإقليمي العمل الوطني.

إن الشراكات الاستراتيجية مع كل من الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida)، الصندوق الاستثماري للمؤسسة الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة "فيمب" (FTF) التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، برنامج الشراكة المتوسطية للمؤسسة البيئية العالمية – برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وكذلك عنصر ومكّن مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه (MED EUWI) تجاه البحر المتوسط، كان لها دور أساسي وفاعل في الشروع والبدء بالمشروع وأن يجري بتنفيذ فعال.

تم تطوير هذه الوثيقة الحالية ضمن إطار عمل المشروع

### مشروع الحوكمة والتمويل

#### لقطاع المياه المتوسطي

سُمي المشروع تحت إسم:



الإتحاد من أجل المتوسط

تم تنفيذ المشروع من قبل:



بدعم من:



## نبذة عن السياسة

### حوكمة المياه في فلسطين:

#### التغلّب على تحديّات الحوكمة

#### بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص

## مشروع الحوكمة

## والتمويل لقطاع

## المياه المتوسطي

تستند الوثيقة الحالية على مخرجات حوار السياسة الفلسطيني حول المياه (2014-2015) والذي انعقد بواسطة شراكة المياه الدولية

– البحر الأبيض المتوسط (GW-Med) بتعاون وثيق مع سلطة المياه الفلسطينية، ولقد عمل الحوار على تسهيل الفهم المشترك وبناء الإجماع والتوافق فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين حول المجالات الرئيسية للتطوير للوصول إلى تمويل مستدام لقطاع المياه في فلسطين بما في ذلك ما يتم من خلال إشراك وانخراط القطاع الخاص. كما ويصوّر التقرير القطري التحليلي للبلد العملية ويدمج ويشمل توصيات تم عملها خصيصاً لذلك وإجراءات متينة وملموسة بناء على أفضل الممارسات والأدوات المقررة والمعترف بها دولياً. وتم تنفيذ الحوار في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) الذي سمّى المشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي وبدعم مالي من الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida) وبرنامج الشراكة المتوسطية للمؤسسة البيئية العالمية – برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (GEF UNEP/MAP).

صورة الغلاف الأمامي من باب الاحترام لـ غويلاوم باومير

الوصف: خزان مياه على سطح بيت في جنين، فلسطين

## تمويل المياه في فلسطين:

### سياق الحوار ووثوق الصلة بالسياسات

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

لقد وضعت الظروف الجغرافية المناخية، الاتجاهات والميول نحو الديموقراطية والتوسع الحضري العمراني وكذلك الإدارة دون المستوى الأمثل وطرق الحوكمة السليمة وكذلك وبالرغم من الوضع السياسي العالق المستمر – من بين أمور أخرى – ضغطاً حاداً وقوياً على قطاع المياه في فلسطين. علاوة على ذلك، فقد تضاعفت قيود التمويل للقطاع والاحتياجات المالية تفوق وتتجاوز قدرات وإمكانات الميزانية. وفيما يرتبط بتدهور البنية التحتية أو عدم وجودها، محدودية القدرات التقنية الفنية وبالتحديد السياق الاجتماعي الاقتصادي فإنه من المحتمل أن يتدهور الوضع عام يتم معالجة والتصدي الفوري والطارئ لأوجه القصور المالية والمعرفية.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وبما أنها ملتزمة بإصلاح فعال لخدمة القطاع الفرعي، فقد أسست الحكومة عام 2014 المجلس التنظيمي لطاع المياه (WSRC) وهو عبارة عن كيان مستقل مكلف بتنظيم عملية تزويد الخدمة لجميع مرافق إمدادات المياه، التوصيل والمياه المعالجة. كما وتجري حالياً تعديلات مؤسسية إضافية (مثل: إنشاء شركة مياه وطنية). وبموازاة عملية الإصلاح، فإن جهوداً متواصلة تُبذل لتوحيد مزودي خدمة المياه وزيادة الكفاءة هي جلها مصحوبة وتقترن بتأسيس نظام رقابي فعال.

لقد اعتُبر التشارك مع القطاع الخاص على أنه أحد الخيارات التي من الممكن أن تُساهم مساهمة ملموسة تجاه مواجهة التحديات القائمة وذلك عن طريق تقديم الأموال المطلوبة والمرجوة لمشاريع البُنى التحتية والمساعدة في زيادة الكفاءة التشغيلية مع مراعاة واجبة للعدالة والمساواة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، ينص ويشترط قانون المياه الجديد صراحةً بأنه يتوجب على سلطة المياه الفلسطينية، من بين مسؤوليات أخرى، أن تحفز وتشجّع أيضاً على مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، وبالتنسيق مع السلطات ذات الصلة، بواسطة إصدار أنظمة لإيجاد وخلق مناخ مواتي لاستثمارات القطاع الخاص وعن طريق تطبيق وتنفيذ إصلاحات مؤسسية، تنظيمية واقتصادية.

إن بإمكان معالجة مسائل الحوكمة أن تُساعد بشكل فعال على المضي قدماً نحو استدامة أكبر لقطاع المياه من الناحية المالية. إن تيسير حوار السياسات في فلسطين قد أعاد التأكيد على أنه بإمكان منير ومنصة محايدة تسمح لأصحاب مصلحة متعددين منتظمين ومنفتحين أن تكون عاملاً مساعداً ومحفزاً لبناء فهم مشترك للتحديات الرئيسية للحكومة وتخلق ملكية للعملية وتشجّع على تعاون تشغيلي تنفيذي فيما بين الجهات الفاعلة.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

|                         |                                |                                |                                |
|-------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| ميول واتجاهات ديمغرافية | تحديات مالية                   | التوسع الحضري العمراني         | التحديات الاجتماعية الاقتصادية |
| ظروف جغرافية مناخية     | تحديات سياسية                  | محدودية القدرات الفنيّة        | طرق الحوكمة دون المستوى الأمثل |
| تحديات مالية            | التوسع الحضري العمراني         | التحديات الاجتماعية الاقتصادية | عدم وجود بنية تحتية            |
| التوسع الحضري العمراني  | التحديات الاجتماعية الاقتصادية | عدم وجود بنية تحتية            | الافتقار للبنية التحتية        |

## عملية إصلاح للمياه – انطلقت وتمت المباشرة بها في عام 2010 وتم اعتمادها وصدرت بموجب قانون المياه الجديد في عام 2014 – والذي هدف إلى تحسين وتطوير تزويد خدمات مياه إلى كافة المواطنين بالاستناد إلى تطبيق مبادئ الإدارة موارد مياه متكاملة ومستدامة

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

لقد حددت حوار السياسات حول حوكمة وتمويل المياه في فلسطين الذي نظمته الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط تحديات رئيسية للحوكمة والتي تواجه تمويل قطاع المياه وتشمل ما يتم من خلال مشاركة القطاع الخاص وكذلك اقترحت مسائل تخص حساسية النوع الاجتماعي وإجراءات لصالح الفقراء من أجل المضي قدماً نحو استدامة مالية للقطاع.

وجرى تجميع كافة النتائج الرئيسية الهامة والتوصيات، وهي منتجات حوار أصحاب المصالح المتعددين، في تقرير بعنوان "حوكمة المياه في فلسطين: إصلاح القطاع ليضم مشاركة القطاع الخاص". ويعتبر التقرير على أنه وثيقة حيوية وديناميكية يتم استخدامها كأداة في أيدي صانعي السياسات.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وبإشراك أكثر من 150 من أصحاب المصلحة، فقد استند الحوار على تشاورات ومشاورات أصحاب المصلحة المتعددين الأمر الذي وجّه وأثبت صحة التطور خطوة بخطة للعمل التقني الفني. كما وحدد التحليل مجالات هامة ورئيسية للتحسين ولخيارات الإصلاح بناء على أفضل الممارسات الدولية. كما وأن خاصيته والقيمة المضافة التي تتبع أيضاً من التشديد والتركيز على اللقاءات والاجتماعات الثنائية بين فريق المشروع وأصحاب المصالح كانت بمثابة مدخلات هامة ورئيسية للتحليل التقني الفني.

ولقد أظهر بشكل جلي وواضح إرادة ورغبة الحكومة في تحسين وتطوير بُنية وهيكليّة الحوكمة المطلوبة لجذب استثمارات القطاع الخاص إلى القطاع وانعكست أيضاً في قانون المياه الجديد.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

لقد ضم أصحاب المصلحة الهامين المنخرطين في العملية هيئات حكومية ومرافق منافع المياه، القطاع الخاص وشمل شركات وبنوك، معاهد الأبحاث ومؤسسات أكاديمية، منظمات دولية ضمت مانحين، وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني.



من اليسار لليمين: روان اسعيد (سلطة المياه الفلسطينية)، أحمد هندي (سلطة المياه الفلسطينية)، معادة السيد/ ناصر طهبوب (نائب الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط)، معالي الوزير مازن غنيم (سلطة المياه الفلسطينية)، انثي براوما (الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط)

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

## حوار حول السياسة الوطنية للمياه: لأجل ماذا؟

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

لقد حددت حوار السياسات حول حوكمة وتمويل المياه في فلسطين الذي نظمته الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط تحديات رئيسية للحوكمة والتي تواجه تمويل قطاع المياه وتشمل ما يتم من خلال مشاركة القطاع الخاص وكذلك اقترحت مسائل تخص حساسية النوع الاجتماعي وإجراءات لصالح الفقراء من أجل المضي قدماً نحو استدامة مالية للقطاع.

وجرى تجميع كافة النتائج الرئيسية الهامة والتوصيات، وهي منتجات حوار أصحاب المصالح المتعددين، في تقرير بعنوان "حوكمة المياه في فلسطين: إصلاح القطاع ليضم مشاركة القطاع الخاص". ويعتبر التقرير على أنه وثيقة حيوية وديناميكية يتم استخدامها كأداة في أيدي صانعي السياسات.

وبإشراك أكثر من 150 من أصحاب المصلحة، فقد استند الحوار على تشاورات ومشاورات أصحاب المصلحة المتعددين الأمر الذي وجّه وأثبت صحة التطور خطوة بخطة للعمل التقني الفني. كما وحدد التحليل مجالات هامة ورئيسية للتحسين ولخيارات الإصلاح بناء على أفضل الممارسات الدولية. كما وأن خاصيته والقيمة المضافة التي تتبع أيضاً من التشديد والتركيز على اللقاءات والاجتماعات الثنائية بين فريق المشروع وأصحاب المصالح كانت بمثابة مدخلات هامة ورئيسية للتحليل التقني الفني.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

كان لدعائم وركائز العملية أربع ورش عمل حول التناور بحيث ساهمت على التوالي بما يلي:-

(أ) وضع أرضية وأساس للعمل التقني الفني لكي يتم إجراؤه وعقده في (تشرين ثاني 2014)؛

(ب) تقديم ومناقشة النتائج التقنية الفنية والتوصيات المؤقتة للسياسات (أيار 2015)؛

(ج) مشاركة ومناقشة التقرير المُعدّل بما في ذلك خارطة طريق للعمل تم تصميمها للسياق الفلسطيني (حزيران 2015)؛ و

(د) تقديم التقرير النهائي (كانون أول 2015) والسماح لأصحاب المصلحة ليتصرفوا كروّاد ومانحين عن طريق استلام زمام قيادة إجراءات وأعمال خاصة متفق عليها.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

لقد ضم أصحاب المصلحة الهامين المنخرطين في العملية هيئات حكومية ومرافق منافع المياه، القطاع الخاص وشمل شركات وبنوك، معاهد الأبحاث ومؤسسات أكاديمية، منظمات دولية ضمت مانحين، وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني.

باظهار وإبراز ملكية العملية ومخرجاتها، أشاد أصحاب المصالح في ورشة العمل النهائية بالعملية على أنها "منير ومنصة محايدة تتيح تفاعل وتبادل وجهات النظر وتشارك المعلومات" كما وركزّ كلاهما على الحاجة لاستمرار الحوار وأهمية العمل معاً من أجل تنفيذ خطة العمل المبنية على الإجماع والتوافق.

ونظراً لأن الإجراءات والأفعال المقترحة تنسجم بالكامل مع عملية الإصلاح الجارية، أقر أصحاب المصلحة بالزخم العالي والقوي لاتخاذ خطوات عملية ملموسة تجاه حوكمة أفضل واستدامة مالية قوية ومحسنة لقطاع المياه. وفي هذا السياق، طلب المهندس العيادي، ممثل الاتحاد من أجل المتوسط، دعم المانحين للحكومة وكذلك لأصحاب المصلحة الرئيسيين المشتركين وذلك لضمان تنفيذ ناجح للإجراءات والأفعال المتفق عليها.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.



وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

## ما هي النتائج الرئيسية لحوار السياسات؟

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

ركّز العمل التقني الفني على ظروف تمكينية والتي بحاجة لأن تكون في مكانها من أجل أن تنجح مشاركة القطاع الخاص في فلسطين، وأن تكون متنسجمة ومتوافقة بالكامل مع عملية الإصلاح الجارية لقطاع المياه ولا سيما من حيث التخطيط، الإدارة المالية، القدرات الملائمة والمناسبة، الإمكانيات الاجتماعية-الاقتصادية والإمكانات التنظيمية.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.

وقد تمّ تأييدها وتأكيدا من خلال مشاورات أصحاب المصلحة، وقد أشار التحليل – من بين أمور أخرى – إلى قضايا رئيسية هامة هي:

- الوظائف والمهام التنظيمية** الهامة بحاجة لأن تكون في مكانها قبل وأثناء عملية تقديم مشاركة القطاع الخاصة (PSP). وعلى وجه الخصوص، تحتاج القدرات ضمن سلطة المياه الفلسطينية وكذلك المجلس التنظيمي لقطاع المياه (WSRC) الناشئ حديثاً إلى أن يتم تطويرها وتعزيزها كجزء من عملية الإصلاح المؤسساتي، التنظيمي والاقتصادي وكلك من أجل أن تكون قادرة على التعامل مع مشاركة القطاع الخاص على نحو فعال.
- يجب أن تكون **أنور ومسؤوليات** وكذلك علاقة الكيانات المتتوعة ضمن وأيضاً خارج قطاع المياه والذين لهم دور في تطوير مشروع مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PPP) معرّفة بشكل واضح، وتشمل هذه الأدوار والمسؤوليات، على سبيل المثال، وزارة المالية والتخطيط ومسؤوليتها فيما يخص إدارة ميزانية مشاركة/مشاركات القطاع العام مع القطاع الخاص (PPPs) والسلطة المستقبلية العليا التي ستلتقى التحليل الاقتصادي للمشاريع من وحدة مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PPP)، وأن تعتمد وتوافق على أولوية المشروع من بين أمور أخرى.

- يتوجب أن يتم وضع **أنظمة التعرفة** في مكانها لتوطيد وتقوية مفهوم استرداد الكلفة والاستدامة بناء على القدرة على تحمل التكاليف والرغبة لإيلاء الاهتمام وإدماج النوع الاجتماعي من أجل الأخذ بالحسبان تصورات وسلوكيات متنوعة تتعلق بإدارة المياه والخدمات. ومن الممكن أن تعمل مثل تلك المعلومات استراتيجية اتصال على نحو أكثر فاعلية، كرسائل توجّه إلى مختلف أصحاب المصالح والتي من الممكن أن تحدد الأهداف على نحو أفضل.

- يحتاج **الاتصال الفعال** فيما بين الفاعلين المعنيين أن يتم إنشاؤه على كافة الصُعد والمستويات، ويشمل داخل القطاع (ضمن القطاع)، بين القطاع (مع هيئات وكيانات عامة أخرى)، وخارج القطاع مع القطاع الخاص، مع أخذ اعتبار واهتمام نحو النوع الاجتماعي وإدماج الشباب.

- يجب أن يتم استكمال **رفع وزيادة الوعي** عن طريق تحليل اجتماعي والذي من الممكن أن يتم عمله بالتزامن مع الرغبة والمقدرة على دفع الكلفة وضمان النوع الاجتماعي وإدماج الشباب.

- بحاجة لأن يتم تحديد وتعريف على نحو واضح لدور **المانحين** الذين كانوا أكبر المساهمين تاريخياً في قطاع المياه، آخذين بالاعتبار التشديد والتركيز المتزايد على دور مشاركة القطاع الخاص (PSP).

- سيكون من المفيد خلق وإيجاد إطار عمل براعي **حساسية النوع الاجتماعي** للمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل دعم القطاع الخاص في تطوير علاقات قائمة على الثقة مع القطاع العام والجمهور بصفة عامة.

وزير المياه والري الفلسطيني، مازن غنيم، يترأس جلسة عمل مع ممثلي القطاع الخاص في رام الله.